



موقف الرضيّ (ت686هـ) من القراءات القرآنيّة في كتابه شرح كافيّة ابن الحاجب.

أ.م.د. حيدر فرحان عبد

hfarhan@uowasit.edu.iq

جامعة واسط/ كلية التربية الأساسية

يتضح من خلال دراسة موقف الرضيّ أنّه لا يرى تواتر القراءات القرآنية عن النبي ﷺ، بل يعدّها متواترة بين القراء أنفسهم. كما لا يميّز في الاحتجاج بين القراءات السبع والشاذة، إذ يوظّفهما جميعاً في الاستدلال، مع اختلاف درجة الاحتجاج تبعاً لمدى موافقة القراءة للغات العرب. وعند تعدّد أوجه القراءة، يعمد الرضيّ إلى ترجيح ما يوافق القياس النحوي، مستنداً في ذلك إلى ثقافته النحوية الواسعة ونزعتة القياسية، ويتجلى ذلك في اعتماده المتكرر على آراء أبي علي الفارسي، ثم اختياره القراءة بناءً على ما يعضده القياس من لغات العرب. وينظر الرضيّ إلى القراءات بوصفها مصدرًا من مصادر الاستشهاد النحوي، فيجعلها في بعض المواضع مؤسّسة للقواعد، بينما يصف بعضها بالضعف أو الشذوذ أو الضرورة إذا افتقرت إلى سند قياسي أو نقلي معتبر.

الكلمات المفتاحية: القراءات القرآنيّة - موقف الرضيّ - شرح كافيّة ابن الحاجب.

Al-Radi's (d. 686 AH) position on Qur'anic readings in his book Sharh Kāfiyat Ibn al-Hajib.

Assist. Prof. Dr. Haider Farhan Abed

University of wasit /collage of education-Arabic Department

Al-Raḍī's position reveals that he does not consider Qur'ānic readings to be mutawātir (mass-transmitted) from the Prophet ﷺ; rather, he regards them as transmitted among the reciters themselves. He also does not differentiate, in terms of evidentiary value, between the canonical (seven) and anomalous readings, employing both in grammatical argumentation, albeit with varying degrees of acceptance depending on their conformity to recognized Arabic linguistic usage. When multiple variants of a single reading exist, al-Raḍī tends to privilege the form that accords with grammatical analogy (qiyās), reflecting his strong analogical orientation and extensive grammatical expertise. This is further evidenced by his frequent reliance on the views of Abū 'Alī al-Fārisī, after which he selects the reading that best aligns with established patterns in Arabic. Al-Raḍī treats Qur'ānic readings as a significant source of grammatical evidence, at times using them to establish grammatical rules. In other instances, however, he characterizes certain readings as weak, irregular, necessitated, or illusory when they lack either a sound analogical basis or reliable transmission from Arabic usage. In some cases, once convinced of the authenticity of a given reading—whether canonical or anomalous—al-Raḍī prioritizes it over established grammatical rules, granting it greater evidentiary authority than analogy.

Keywords: Qur'anic Readings – al-Raḍī's View – Commentary on Ibn al-Ḥajib's Kāfiyah.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، حبيب إله العالمين، أبي القاسم محمد، وآله الطيبين الطاهرين المعصومين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فلا يخفى على أحد قدسية القرآن الكريم لدى المسلمين، فهو كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه، وقد استأثر باهتمام المسلمين وعنايتهم، فهو دستور حياتهم نزل به الوحي الأمين على قلب رسول الله (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) ليكون للعالمين بشيراً ونذيراً، وقد ثبتت بالروايات التي لا تقبل الشك أن الرسول (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) قد دونه في حياته، فهو أكمل مخلوق على وجه الأرض، ولو لم يعلم الكتابة لكان هذا نقصاً لا يقبله رب العزة لحبيبه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فهذا دليل عقلي ناهيك عن الأدلة النقلية.

وعلم القراءات من العلوم الخطيرة للغاية التي يجب التعامل مع نصوصها وقراءتها بأعلى مستويات الحذر، كيف لا وهي أداء نطقي يختلف من شخص لآخر، لذلك كنت أبحث - فضلاً عن موقف الرضي في شرحه للكافية من القراءات القرآنية - عن الحقيقة التي أوردتها الرضي بأروع الحجج العقلية، العقدية منها واللغوية. اقتضت طبيعة البحث أن يبدأ - بعد المقدمة - بتمهيد يتضمن موجزاً عن الرضي وشرحه، ثم بثلاثة مباحث رئيسية، على النحو الآتي:

التمهيد: يتناول نبذة موجزة عن حياة الرضي وخصائص شرحه على كافية ابن الحاجب، مع بيان مكانته العلمية وأثره في الدرس النحوي والقرآني.

المبحث الأول: المفاهيم القرآنية والقراءاتية عند الرضي، ويتناول المفاهيم الأساس التي اعتمدها الرضي في تناوله للقراءات، وكيفية تعامله مع النص القرآني من منظور نحوي ودلالي.

المبحث الثاني: بعنوان "موقف الرضي من القراءات القرآنية السبعية"، وقد قُسم إلى قسمين: القراءات السبعية والقراءات الشاذة، على الرغم من أن الرضي لا يعتد بهذا التقسيم، إذ يعتمد في منهجه على تحكيم العقل والنقل في الاستدلال على حجج القراءات في صوغ القاعدة النحوية.

المبحث الثالث: موقف الرضي من القراءات الشاذة، ويُعنى ببيان موقفه من هذه القراءات من حيث القيمة النحوية والاستدلالية، ومدى اعتمادها في بناء القواعد ثم الخاتمة التي أوجزت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها بالبحث وثبتت للمصادر والمراجع.

ختاماً وأرجو أن يكون عملي خالصاً لوجه الله الكريم، فهو نعم المولى، ونعم النصير.

التمهيد: الرضي الإسترابادي وشرحه

هو نجم الأئمة وفاضل الأمة، وملك العلماء وصدر الفضلاء، ومفتي الطوائف⁽¹⁾؛ محمد بن الحسن الرضي، وقيل: ((الشيخ رضي الدين))⁽²⁾، و((الأسترابادي))⁽³⁾، و((نزير النجف الأشرف))⁽⁴⁾. والأسترابادي نسبة إلى مدينة أستراباد⁽⁵⁾.

ذكر السيوطي (ت911هـ) أن وفاته كانت سنة أربع وثمانين أو ست وثمانين بعد المائة السادسة للهجرة الشريفة⁽⁶⁾؛ والتاريخ الأخير هو التاريخ نفسه الذي ذكره الرضي بعد انتهائه من شرحه وهو قوله: ((وقد تمّ تمامه، وحُمّ اختتامه، في الحضرة المقدّسة الغروية، على مشرفها صلوات ربّ العزة وسلامه، في شوال سنة ست وثمانين وستمائة))⁽²⁾؛ وهو يخالف ما ذكره السيوطي من أن الرضي ((فرغ من تأليف هذا الشرح

(1) - ينظر: خزائن الأدب: 3/1 و28.

(2) - كشف الظنون: 1370/2.

(3) - المصدر نفسه: 1370/1.

(4) - هدية العارفين: 134/2.

(5) - ينظر: معجم البلدان: 174/1.

(6) - ينظر: بغية الوعاة: 568/1.

(7) - شرح الكافية: 497/4.



[يعني شرح الكافية] سنة ثلاث وثمانين وستمائة⁽¹⁾؛ في حين أرخ الرضي تمام تصنيفه شرح الشافية بقوله: ((في ربيع الأول سنة ثمان وثمانين وستمائة بالحضرة الشريفة المقدسة الغزوية على مشرفها أفضل التحية والسلام))⁽²⁾؛ وبناء على ما تقدم تبين أن سنة فراغه من شرح الشافية هي سنة وفاته رحمه الله. أما عن أهمية شرحه لكافية ابن الحاجب (ت646هـ) فقد قال عنها علماء التحقيق بأنه ((كتاب جليل الخطر، محمود الأثر، يحتوي من أصول هذا الفن على أمهاتها ومن فروعه على نكاتها، فقد جمع بين الدلائل والمباني وتقريرها، وبين تكثير المسائل والمعاني وتحريرها. وبالغ في توضيح المناسبات وتوجيه المباحثات حتى فاق ببيانه على أقرانه...))⁽³⁾.

المبحث الأول: المفاهيم القرآنية والقراءاتية عند الرضي

القرآن في اللغة من مادة (قرأ)، ورد في اللسان: ((قرأ: القرآن التنزيل العزيز...قرأه يقرؤه و يقرؤه قرأاً وقرأةً وقرأنا...ويسمى كلام الله تعالى الذي أنزل على نبيه صلى الله عليه وآله وسلم كتاباً وقرأنا وفرقانا، ومعنى القرآن معنى الجمع، وسمى قرأنا لأنه يجمع السور، فيضمُّها))⁽⁴⁾. والقرآن اسم على غير مشتق خاص بكلام الله تعالى؛ في حين يرى الفراء (ت207هـ) أنه مشتق من القرائن لأن الآيات فيه يصدق بعضها بعضاً، ويشابه بعضها بعضاً وهي قرائن⁽⁵⁾

ولا يكاد يخلو أي كتاب عند القدماء ممن جاء بعد الزركشي (ت794هـ) أو بحث عند المحدثين مختصاً بالقراءات من إيراد رأي الزركشي في التفريق بين القرآن والقراءات⁽⁶⁾، وهو قوله: ((واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على [رسولنا] محمد صلى الله عليه وآله وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها؛ من تخفيف وتثقل وغيرهما))⁽⁷⁾؛ ورغم ذلك نرى المحدثين يحاولون لوي عنق هذا النص حتى وصل بهم التمهّل إلى الوقوع في التناقض كما في ذهاب أحد الدارسين المحدثين وهو د. محمد مسعود إلى أن: ((القرآن والقراءات حقيقتان متحدتان متغايرتان))⁽⁸⁾، ولا أعلم كيف يكون المتحدان متغايرين!

فضلاً عن ذلك لم يكن الزركشي وحده من أورد هذه الحقيقة فقد ذكر الدكتور عبد الهادي الفضلي أن ممن قرّر هذه الحقيقة من القدماء القسطلاني (ت923هـ) في كتابه (لطائف الإشارات)، ومن المحدثين الإمام الخوئي (قدس) في كتابه (البيان في تفسير القرآن)، والدكتور صبحي الصالح في كتابه (مباحث في علوم القرآن)⁽⁹⁾.

ويرد الزركشي كلامه باختلاف حقيقتي القرآن والقراءات برأي مهم لا يقل أهمية عن رأيه الأول وهو أن القراءات غير متواترة عن الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله) بقوله: ((والتحقيق أنّها متواترة عن الأئمة السبعة أمّا تواترها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففيه نظر))⁽¹⁰⁾؛ فمن أين جاء توصيف القراءات بأنّها سنّة متبعة؟!... وهو ما سيفتده الرضي في كثير من القراءات السبعية والشاذة إذ يضع مبدأً عاماً بقوله: ((ولا نسلم تواتر القراءات))⁽¹¹⁾؛ وهو ما سنعرض له في قابل البحث.

أما عن أقسام القراءات فهي تنقسم في ضوء توفر شروط القراءة الصحيحة وهي:

- (8) - بغية الوعاة: 567/1.
- (9) - شرح الشافية: 230/3.
- (10) - خزنة الأدب: 29/1 - 30، وينظر: ابن الحاجب النحوي (د. طارق الجنابي): 80.
- (4) - لسان العرب: 128/1 (قرأ)، وينظر: المعجم الوسيط: 729/2.
- (5) - ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: 1.
- (6) - ينظر على سبيل المثال: الإتيان: 284/1، ومن المحدثين ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية: 16/1، والقراءات القرآنية بين المستشرقين والنحاة: 11، والقراءات القرآنية تاريخ وتعريف: 73.
- (7) - البرهان: 318/1، وينظر: والقراءات واللهجات (د. عبد الوهاب حمودة): 4.
- (8) - أثر القراءات القرآنية في الفهم اللغوي (د. محمد مسعود): 16.
- (9) - ينظر: القراءات القرآنية تاريخ وتعريف: 73.
- (10) - البرهان: 319/1.
- (11) - شرح الكافية: 336/2.



- أن تكون القراءة موافقة للعربية ولو بوجه.
 - أن تكون القراءة موافقة لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.
 - أن يصح سندها عن الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم)⁽¹⁾.
- ومتى اختل ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة أطلق على القراءة وصف ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عن غيرهم؛ فالقراءات تقسم اعتماداً على استجماع تلك الشروط، لا على من تنسب إليه؛ لذلك فإن القراءة المنسوبة إلى السبعة أو غيرهم تقسم تبعاً لهذه الشروط على المجمع عليه والشاذ⁽²⁾.
- ويقسمها الدكتور الفضلي على المتواترة وهي ما قُطِعَ باتصالها بالنبي (صلى الله عليه وآله)، والأحادية وهي القراءة الجامعة للأركان الثلاثة ولم يبلغ نقلها مستوى تفيد معه القطع باتصالها بالنبي (صلى الله عليه وآله)، والشاذة وهي المخالفة لرسم المصحف⁽³⁾. وبلحاظ النوع الثاني الذي لم يتصل سنده بالنبي كيف يمكن أن نقول أن القراءات سنة مع عدم القطع بسندها!

أما عن صور اختلاف وجوه القراءات فقد جمعها ابن قتيبة (ت276هـ) بقوله:

وقد تدبرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه:

1. الاختلاف في إعراب الكلمة، أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب، ولا يغيّر معناها، نحو قوله تعالى ((هُوَ لَاءِ بِنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ)) [هود:78] وأطهر لكم..
 2. أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغيّر معناها، ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب، نحو قوله تعالى: ((رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا)) [سبأ:19]، وربنا باعد...
 3. أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة من دون إعرابها، بما يغيّر معناها ولا يزيل صورتها، نحو قوله تعالى: ((وَإَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا)) [البقرة:259]، ونُنشِزُهَا.
 4. أن يكون الاختلاف في الكلمة، بما يغيّر صورتها في الكتاب ولا يغيّر معناها، نحو قوله تعالى: ((إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً)) [يس:29]، و(رَفِيَةً).
 5. أن يكون الاختلاف في الكلمة، بما يزيل صورتها و معناها، نحو قوله تعالى: ((وَوَطَّحَ مَنْضُودٍ)) [الواقعة:29]، وَطَّحَ.
 6. أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير؛ نحو قوله تعالى: ((وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ)) [ق:19]، وجاءت سكرة الحق بالموت.
 7. أن يكون الاختلاف في الزيادة والنقصان نحو قوله تعالى: ((وَمَا عَمَلُهُمْ إِلَّا نَجْمٌ كَلْبٍ)) [يس:35]، وما عملت أيديهم⁽⁴⁾.
- والمتمامل في هذه الوجوه إذا ما استثنينا الوجه الأول نجدها تفتح الباب على مصراعيه لتغيير المعنى القرآني على خلاف ما أراه الله تعالى فضلاً عن تغيير الأحكام الشرعية لأن القرآن دستور شرعي للأمم قبل أن يكون كتاب لغة، ولا سيما بتحريف النص القرآني بالتقديم والتأخير والمعلوم أن هناك أسراراً تعبيرية في تقديم بعض الألفاظ في النص القرآني ولا يكون هذا المعنى إذا تم التلاعب به لأنه نص معجز بترتيبه وبعده حروفه وكلماته فكيف يكون تغيير النص القرآني بالنقص أو الزيادة سئاً!

المبحث الثاني: موقفه من القراءات السبعية:

القراءة السبعية هي التي قرأ بها أحد القراء السبعة وهم تبعاً للتسلسل التاريخي (ابن عامر عبدالله بن عامر (ت118هـ) قارئ أهل الشام)، و(عبد الله بن كثير (ت120هـ) قارئ مكة المكرمة)، و(أبو بكر عاصم بن أبي النجود (ت127هـ) قارئ الكوفة)، و(أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ) قارئ البصرة)، و(حمزة بن حبيب

(1) - ينظر: الاتقان: 1/230، ومعجم القراءات القرآنية: 1/99، واللهجات العربية في القراءات القرآنية: 91.

(2) - ينظر: المصدر نفسه: 1/230.

(3) - ينظر: القراءات القرآنية تاريخ وتعريف: 71.

(4) - ينظر: تأويل مشكل القرآن: 92-94، والقراءات القرآنية بين المستشرقين والنحاة: 17-20.



الزيات (ت156هـ) قارئ الكوفة بعد عاصم)، و(نافع أبو عبد الرحمن بن عبد الرحمن (ت169هـ) قارئ المدينة)، وعلي بن حمزة الكسائي (ت189هـ) قارئ الكوفة⁽¹⁾.

وسنعرض لبعض آراء الرضي لبيان موقفه من القراءات تبعا لتعليقاته على القراءة السبعية التي وردت في شرحه في خمس وثلاثين موضعا التي استشهد بها لترجيح أو رد رأي تبعا لتوجيهه النحوي في المفاضلة بين الكوفيين والبصريين؛ وهي على النحو الآتي:

1. رفضه القراءة السبعية لضعف توجيهه النحوي فيها :

وهي قاعدة نحوية خلافية وهي العطف على الضمير المجرور مع عدم إعادة الجار؛ فقد ذهب الكوفيون إلى جوازه في السعة، والبصريون في ضرورة الشعر⁽²⁾؛ أمّا سيبويه فقد وصف القاعدة بالقبح، والضرورة؛ قال: ((ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمير المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيد،... وجاز قمت أنت وزيد، ولم يجز مررت بك أنت وزيد،... وقد يجوز في الشعر))⁽³⁾.

في حين ردّ الرضي مذهب الكوفيين فقال: ((قال الكوفيون يجوز في السعة العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار؛ والبصريون يجوزونه للضرورة؛ وأما في السعة فيجوزونه بتكلف، وذلك بإضمار حرف الجر مع أنه لا يعمل مقدراً لضعفه. فقال المصنّف هنا أنه يتعين النصب نظرا إلى لزوم التكلف في العطف؛ وقال الأندلسي⁽⁴⁾: يجوز العطف على ضعف إن لم يقصد النص على صاحبه، وهو أولى، لوروده في القرآن، كقوله تعالى: ((وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)) [النساء: 1]، بالجر على قراءة حمزة⁽⁵⁾)).⁽⁶⁾ فالرضي يرجح ما ذهب إليه البصريون متابعا للمصنف رادا لقراءة حمزة، في حين خطأ الزمخشري (ت538هـ) هذه القراءة، بقوله: ((والجر: على عطف الظاهر على المضمير، وليس بسديد؛ لأن الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كالشيء الواحد؛... فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة))⁽⁷⁾. في حين يرى د. محمد سمير اللبدي أن هذه القراءة أسست لقاعدة نحوية وهي جواز العطف من دون إعادة العاطف⁽⁸⁾ اعتمادا على تقرير القاعدة من قبل ابن عقيل (ت698هـ) لورودها سماعا نثرا ونظما⁽⁹⁾.

2- قبول القراءة السبعية التي تنسجم مع توجيهه النحوي:

ينظر الرضي للقراءة على أنها كلام عربي مروى عن العرب، وبالتالي فهي خاضعة لرؤيته في توجيهه النحوي، مادامت تقع في المستوى نفسه للشعر والكلام المنثور المروي عن العرب؛ ومن ذلك توجيهه الظرف المضاف إلى الجملة الفعلية: ((وذلك بأن تضاف إلى الفعلية التي صدرها مضارع، نحو قوله تعالى: ((هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)) [المائدة: 119]؛... إذ لا بدّ له من الإعراب محلا، فعند البصريين لا يجوز في مثله إلا إعراب في الظرف المضاف، لضعف علة البناء، وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة، ولا حجة لهم فيما ثبت في السبعة⁽¹⁰⁾؛ من فتح قوله تعالى: ((هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)) [المائدة: 119]، لاحتمال كونه ظرفا، والمعنى: هذا المذكور في يوم ينفع، ولا في قوله تعالى: ((يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا)) [الانفطار: 19]؛ على قراءة الفتح⁽¹¹⁾، لاحتمال كونه بدلا من قوله قبل: ((يَوْمَ الدِّينِ)) [الانفطار: 18])⁽¹²⁾.

(1) - ينظر: كتاب السبعة: 53-87، ومعجم القراءات القرآنية (أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم): 79/1-81.

(2) - ينظر: معاني القرآن للأخفش: 430/1، المقترض: 152/4، والأصول في النحو: 119/2، وشرح بن يعيش: 78/3، وانتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: 62، والإنصاف في مسائل الخلاف: 371.

(3) - الكتاب: 381/2-382، وينظر: نحو القراء الكوفيين: 103، ومواقف النحاة من القراءات القرآنية: 352.

(4) - يذكر محقق الشرح أن الرضي متى ما ذكر (الأندلسي) فهو يعني به (أبو حيان النحوي 745هـ).

(5) - تنظر هذه القراءة التي اختلف بها حمزة من السبعة في: المعجم: 2/104، والسبعة لابن مجاهد: 226، والقراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: 199، والقراءات وأثرها في علوم العربية: 246/2.

(6) - شرح الرضي: 522/1؛ والقارئ من السبعة وقد مرّ ذكره.

(7) - الكشف: 462/1، وينظر: البرهان 321/1 - 322.

(8) - ينظر: أثر القراءات والقرآن في النحو العربي: 224.

(9) - ينظر: شرح ابن عقيل: 197/3.

(10) - هي قراءة نافع فقط (هذا يوم) من السبعة، وقرأ الباقر (هذا يوم) ينظر: السبعة: 250، والمعجم: 251/2.

(11) - الرفع قراءة ابن كثير وأبي عمرو، والنصب قراءة الباقرين: ينظر: السبعة: 674.

(12) - شرح الرضي: 181/3.



فقرأة الفتح لا تنسجم مع المعنى الذي ينسجم مع توجيه الرضي النحوي، ولأنها حجة ضعيفة لأن الظروف إذا أُضيفت أعربت⁽¹⁾؛ فلا ينبغي الركون إليها في تقرير القاعدة؛ لأنها لا تنسجم مع ما جاء مستقراً عن العرب من الشائع الذي يقاس عليه؛ ويؤكد توجيه الرضي الزمخشري الذي فصل بإيجاز توجيه الإعرابي لهاتين القراءتين، فقد (فُرى) (هذا يوم ينفع) بالرفع والإضافة. وبالنصب إما على أنه ظرف لقال، وإما على أن (هذا) مبتدأ والظرف خبر. ومعناه هذا الذي ذكره عيسى [على نبينا وآله وعليه السلام] واقع يوم ينفع، ولا يجوز أن يكون فتحاً، كقوله تعالى: ((يَوْمَ لَا تَمْلِكُ)) [الانفطار: 19]، لأنه مضاف إلى متمكن⁽²⁾. وقال في توجيهه ((يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسًا)): ((من رفع ففي البديل من يوم الدين، أو على: هو يوم لا تملك. ومن نصب فبإضمار يدانون؛ لأن الدين يدل عليه. أو بإضمار أذكر. ويجوز أن يفتح لإضافته إلى غير متمكن وهو في محل رفع))⁽³⁾. فالقراءة الأولى عند الرضي لا تنسجم مع توجيه القراءة الثانية، فهو يفاضل بين القراءتين تبعاً لما روي عن العرب.

3- الاحتكام في قبول القراءات السبعية إلى اللغات المروية عن العرب:

ذهب الرضي في أكثر من موضع في شرحه إلى أن القراءة لغة عن العرب؛ كما في قوله: ((الهمزة من اللاء بين الهمزة والياء، لكونها مكسورة، على ما هو قراءة ورش⁽⁴⁾: ((وَاللَّاءُ يَسُنُّ)) [الطلاق: 4]⁽⁵⁾؛ وقد يقال: (اللائي) بياء ساكنة بعد الألف من غير همزة⁽⁶⁾، كقراءة أبي عمرو⁽⁷⁾، والبزي⁽⁸⁾؛ قال أبو عمرو: هي لغة قريش، كأنهم حذفوا الياء بعد الهمزة، ثم أبدلوا الهمزة ياءً من غير قياس ثم أسكنوا الياء إجراءً للوصول مجرى الوقف))⁽⁹⁾. فقراءة أبي عمرو والبزي هي لغة قريش وهي من القراءات السبعية، والرضي لم يتعرض بالنقد أو بالترجيح لإحدى القراءتين على الأخرى، فقد استدلل بقراءة ورش على أن الهمزة في الاسم الموصول (اللاء) لكونها مكسورة فهي بين الهمزة والياء، والدليل على أنها بين الهمزة والياء قراءة أبي عمرو، والبزي، فالرضي يؤول القراءة ويحكمها كونها لغة عن العرب.

وذهب في موضع آخر للاستدلال بقراءة سبعية على لغة من لغات العرب، فـ ((لزوم الألف في المثني، في الأحوال: لغة بني الحارث بن كعب، قال:

أعرف منها الجيد والعينا
ومنخرين أشبهها ظيانا

وقيل: إن قوله تعالى⁽¹⁰⁾: ((إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ زَانٍ)) [طه: 63]، على هذه اللغة⁽¹¹⁾؛ وهي لغة القصر استدلل عليها الرضي بقراءة الرفع فهو يؤكد على احترام القراءة التي لها لغة مروية عن العرب، كونها من اتباع الأثر المروي عن العرب الذي ينبغي استقراؤه والاستشهاد به وليس عن الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم).

4- استدلل الرضي بقراءة سبعية على صحة قاعدة صرفية:

قال الرضي: ((وإنما لزم قلب واو (أولى) همزة على مذهب جمهور البصريين، كما لزم في نحو (أواصل)، على ما يجيء في التصريف؛ وعند من قال هو من: (وأل)، أصل، أولى: وؤلى؛ قلبت الواو همزة كما في: أجوه، ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا، كما في: أمِن، ولهذا رجع إلى أصل الهمزة في قراءة

(1) - ينظر: معاني القرآن للأخفش الأوسط (ت215هـ): 658/2.

(2) - الكشاف: 697/1.

(3) - الكشاف: 717/4، وينظر: إعراب القرآن (النحاس): 303.

(4) - هو عثمان بن سعيد المصري أحد الروييين عن نافع من القراء السبعة: ينظر: الفهرست: 44.

(5) - لم أجد ذكر لهذه القراءة في السبعة: 639، ولا في معجم القراءات: 169/7.

(6) - تُسببت هذه القراءة في معجم القراءات إلى: (أبي عمرو بن العلاء)، و(البزي)، و(اليزيدي): 169/7.

(7) - هو أبو عمرو بن العلاء من القراء السبعة وقد مرّ ذكره.

(8) - هو أحد راويي ابن كثير القارئ المكي، انتهت إليه القراءة في مكة (ت205هـ): ينظر: معجم القراءات: 89/1.

(9) - شرح الرضي: 21/3.

(10) - قرأ ابن كثير (إن)، والآخرين بالتشديد (إن)؛ ينظر: معجم القراءات: 89 - 91، ونحو القراء الكوفيين: 51.

(11) واختار (القراء (ت207هـ)) قراءة التشديد، إذ قال: ((ولست أستهي على أن أخالف الكتاب))؛ معاني القرآن: 183/2.

(11) - شرح الرضي: 349/3-350.



قالون⁽¹⁾: ((عاداً لولى)) [النجم:50] لأنه حذف الأولى وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين⁽²⁾.

أصل النص القرآني هو: ((وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَاداً الْأُولَى)) [النجم:50]؛ وذكر الزمخشري قراءات أخرى: ((وقرى: عادا لولى، وعاد لولى، بإدغام التنوين في اللام وطرح همزة أولى ونقل ضميتها إلى لام التعريف))⁽³⁾؛ واستشهد الرضي بهذه القراءة للاستدلال على قاعدة صرفية معتد بها؛ لأنها جاءت على الأصل الذي تكلم به العرب؛ فهو استدلال على أن القراءة لم تختلف عما روي عن العرب وبالتالي يمكن أن يعد هذا الاستدلال من باب توثيق القاعدة الصرفية المعتد بها بالقراءة القرآنية السبعية، الموافقة لما روي عن العرب

5 - استدلال في بناء الظروف وإعرابها بالقراءات السبعية:

وذلك قوله: ((وكذا يجوز اتفاقاً بناء الظروف المتقدمة على (إذ)، نحو: حينئذ، وإعرابها، قرئ قوله تعالى: ((مَنْ خِزِّي يَوْمَئِذٍ)) [هود:66]، بفتح يوم وجره⁽⁴⁾، أما الإعراب فلغرض علة البناء، أعني الإضافة إلى الجمل، وأما البناء فلوقوع (إذ) المبني موقع المضاف إليه لفظاً⁽⁵⁾. فالرضي يقلب الأوجه الإعرابية المحتملة في إضافة الظروف بواسطة الاستدلال بأوجه القراءة القرآنية، مما يعني أن اختلاف القراءة يؤدي إلى اختلاف المعنى.

6 - الاستدلال على صحة العطف الاسم على الفعل والعكس بقراءة سبعية:

إذ قال: ((ومنها: أنه يُعطف الفعل على الاسم، وبالعكس، إذا كان في الاسم معنى الفعل، قال الله تعالى: ((فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا)) [الأنعام:96]، على قراءة عاصم، أي فلق الإصباح⁽⁶⁾، وكذا في قوله تعالى: ((صَافَاتٍ وَيَقْبِضُنَّ)) [الملك:19]، أي يصففن ويقبضن⁽⁷⁾. ويذهب الزمخشري إلى أن معنى قراءة النصب هو المدح⁽⁸⁾.

والمأمل في هذا النص يجد أن الرضي فضلا عن استدلاله على جواز العطف بقراءة سبعية يؤول النص القرآني للاستدلال على القاعدة، مما يؤكد أن الرضي يخضع القرآن والقراءة للاستدلال على توجيهه للوجه النحوي كما يفعل أغلب النحاة⁽⁹⁾.

7 - تحكيم القياس في القراءات السبعية:

قرأ السبعة من غير حمزة والكسائي قوله تعالى: ((ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ)) [الكهف:25] بالتنوين؛ في حين قرأ حمزة والكسائي مضافاً من غير تنوين⁽¹⁰⁾؛ وفصل ابن النحاس (ت338هـ) أن القراءة الأولى على أن سنين في موضع نصب أو خفض، فالنصب على البديل من ثلاث،... والخفض ردُّ على مائة لأنها بمعنى مئين، وقراءتهما على التمييز⁽¹¹⁾. أما الرضي فحكّم القياس بقوله: ((ولا شك أن قراءة الجماعة أقيس من قراءتهما عند النحاة))⁽¹²⁾؛ فالقراءة الأولى هي التي برسم المصحف على معنى البديل أقيس كما يرى الرضي؛ لأن التمييز شاذ عن القياس عنده.

(1) - قالون: من تلاميذ نافع وهو عيسى قالون بن مينا المدني النحوي الزرقي (ت220هـ)، واختص بنافع كثيراً حتى قيل: إنه ربيبه؛ وهو الذي لقبه بـ(قالون) لجودة قراءته؛ ينظر: كتاب السبعة:63، والفهرست: 44، والتيسير:77؛ ومعجم القراءات:88/1.

(2) - شرح الرضي: 460/3.

(3) - الكشف:429/4.

(4) - قرأ نافع، والكسائي، وعاصم بكسر الميم، والباقرن بفتحها (يومئذ)؛ ينظر: السبعة:336، والمعجم:120/3.

(5) - شرح الرضي: 182/3. 0.

(6) - تنظر هذه القراءة في السبعة:236، ومعجم القراءات:297/2.

(7) - شرح الرضي:353/2، وتُسببت القراءة في السبعة إلى حمزة والكسائي فضلا عن عاصم: 263، وفي المعجم إلى

النخعي، والوثاب، والأعشى، وأبي حيوة:297/2،

(8) - ينظر: الكشف:49/2.

(9) - ينظر: النحويون والقرآن(د. خليل بنيان الحسون):327(الخاتمة).

(10) - ينظر: السبعة: 389 - 390، ومعجم القراءات:395/3.

(11) - ينظر: إعراب القرآن: 507.

(12) - شرح الرضي: 306/3.

ومنه أيضا تحكيم القياس بين قراءتين سبعتين، كما في ذهابه إلى أن الهاء في (عليهم) إذا ((كان بعدها متحرك، فالإسكان أشهر، نحو: ((أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)) [الفتحة:7]؛ وبعضهم يُشبع ضم الميم نحو: عليهمو غير المغضوب عليهمو، كقراءة ابن كثير، وإشباع الكسر في مثله أقيس للاتباع⁽¹⁾)).⁽²⁾ ويذكر ابن النحاس (ت388هـ) أن في (عليهم) خمس لغات فُرى بها كلها، وهي: (عَلَّهُمُو)، و(عَلِّيهِمِي)، و(عَلِّيهِمْ)، و(عَلِّيَهُمْ)، و(عَلَّهُمُو)⁽³⁾.

نستخلص من هذه الفقرة، أن الرضي يقبل القراءة التي جاءت على لغة من لغات العرب، فإذا كانت هناك قراءتان تمثلان لغتين مرويتين عن العرب، فنراه يحكم القياس بينهما للوصول إلى القراءة الأصوب تبعا لما حُكي عن العرب من اللغات.

8 - تعليل بعض القراءات باتباع الأثر عن العرب:

قال الرضي: ((وإن كان قبلها كسرة أو ياء [أي الهاء]، فمن قال في الواحد: بهُو، وعليهُو، وهم أهل الحجاز، قال في المثني والجمعين أيضا بضم الهاء، نحو: غلاميهُما، وغلَامِيَهُم، وبغلامهُما، وبغلامهُم؛ وحمزة يخص بالضم في جميع المذكور: ثلاث كلمات: عليهم، وإليهم، ولديهم، قيل: ذلك لكون الياء فيها بدلا من الألف، فأعطى الياء حكم أصلها، وقد جاء: علاه، وإلاه، ولداه، على الأصل؛ وكان يجب على هذا التعليل أن يقرأ في الواحد، والمثني، وجمع المؤنث: عليه، وعليهَما، وعليهن، ولم يقرأ، ولعل ذلك لاتباع الأثر))⁽⁴⁾.

ونقل السيوطي في الهمع: ((أما الحجازيون فلغتهم ضم هاء الغائب مطلقا، وبها قرأ حفص: ((وَمَا أَنْسَانِيَةً)) [الكهف:63]،... وقراءة حمزة: ((لِأَهْلِهِ أَمْكُثُوا)) [طه:10] ⁽⁵⁾))⁽⁶⁾، فالذي أراه أن الرضي أراد باتباع الأثر هو أثر العرب وليس أثر القراءة عن الرسول بدليل ورود هذه القراءة عن الحجازيين كما ذكر السيوطي. ومد حروف العلة عند النحاة ظاهرة لغوية تسمى الإشباع كما في الأسماء الستة؛ إذ إن هناك من يرى أن الألف والواو والياء نشأت عن إشباع الحركات⁽⁷⁾، وهذه الظاهرة تعني إشباع الحركة فيتولد عنها حرف علة ليس من بنية الكلمة كما في قراءة حمزة⁽⁸⁾.

9 - قبول القراءة السبعية الواردة على الوجه الأقل ورودا في العربية:

هذه الفقرة تؤكد رؤيتي لموقف الرضي من القراءات بصورة عامة السبعية وغيرها؛ فهو يقبل القراءة مادامت واردة على وجه في العربية، ومنها ما جاء في إطار حديثه عن الجار والمجرور، ((فإذا عطف على المجرور، فالحمل على الجر الظاهر أولى من الحمل على النصب المقدّر، وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى: ((وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ)) [المائدة:6]، بالنصب⁽⁹⁾))⁽¹⁰⁾. فقراءة الجر عند الرضي أولى من قراءة النصب؛ لأنه عطف على الظاهر، ولم يخطأ قراءة النصب؛ لأنها وجه قليل في اللغة، والدليل هو قوله: ((وقد يحمل على المحل))، و(قد) مع الفعل المضارع تفيد تقليل مجيء هذا الوجه في العربية، ومع قلته اعتمد الرضي هذه القراءة وإن جاءت على وجه قليل مادامت تمثل وجها في اللغة. في حين ذهب الفراء إلى أنه: ((نزل الكتاب [القرآن] بالمسح، والسنة بال غسل))⁽¹¹⁾، ولا أعلم كيف تتعارض السنة النبوية المشرفة مع القرآن الكريم! ويعضد ما ذهب إليه في عدم اعتداد الرضي بالقراءة المنفردة التي لم ترد على وجه مروى عن العرب فيما يُحذف من المرخّم كما في قوله: ((المدّ في الأغلب لا يكون إلا في الألف، والواو والياء اللتين

(1) - هذه قراءة أبي عمرو، وابن كثير، وقالون، وقرأ الباؤون بكسر الهاء، وضم الميم؛ ينظر: السبعة: 108، ومختصر الشواذ لابن خالويه: 1، والمحتسب: 120/1، والمعجم: 13/1.

(2) - شرح الرضي: 424/3.

(3) - ينظر: إعراب القرآن: 95 - 96.

(4) - شرح الرضي: 423/2.

(5) - نُسبت هذه القراءة لحمزة ونافع في المعجم: 71/4.

(6) - الهمع: 202/1.

(7) - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 14.

(8) - ينظر: مواقف النحاة: 301.

(9) - وهي قراءة نافع، وابن عامر، والكسائي؛ ينظر: السبعة: 242، والمعجم: 194/2.

(10) - شرح الرضي: 63/1.

(11) - معاني القرآن: 302/1.

حركة ما قبلهما من جنسهما. وأمّا مذهب (ورش)⁽¹⁾ في مدّ نحو: الموت، والحسين، وقفا فمما انفرد به⁽²⁾)). وانفراد ورش في مدّه حرف اللين لا يعتدّ به عند الرضي، لأنه لم يأت على لغة من لغات العرب.

10 — القراءة كالشعر قد تكون للضرورة:

يتعامل الرضي في تأويل بعض القراءات السبعية كما يتعامل مع الشعر في كونها مما روي عن العرب ومما يجب قبوله في حال ثبتت روايته عنهم، لذلك نراه يذهب في توجيه بعض القراءات المخالفة للقياس والواردة بتواترها بين القراء عن العرب أنها قد تركب الضرورة، كما في صرف الممنوع من الصرف ضرورةً، فقد ((قال الأخفش⁽³⁾) أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً، أي في الشعر وغيره: لغة الشعراء، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيراً، لإقامة الوزن، إلى صرف ما لا ينصرف فتمرّن على ذلك ألسنتهم، فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار، أيضاً، وعليه حُمل قوله تعالى: ((سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا، قَوَارِيرًا)) [الدهر: 4—15]، وقال هو والكسائي: أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة قوم⁽⁴⁾، قرأ نافع وعاصم والكسائي بالتثوين: (سلاسلاً)، وابن كثير: (سلاسِل)، وأبو عمرو وابن عامر، وحزمة: (سلاسلا)⁽⁵⁾.

فيلاحظ أن الرضي ينظر إلى بعض القراءات المتواترة على أنها من لغة العرب ولا يجب إغفالها، لأنها قد تكون للضرورة، فكما يُتجاوز في الشعر للضرورة وهو من روافد الاستشهاد، يتجاوز في القراءة الواردة على لغة العرب، فالقارئ كالشاعر، كلاهما من بيئة واحدة، فما يجري على لسان الشاعر من تجوز لتمرنه على صرف ما لا ينصرف ضرورةً، يجري على لسان القارئ إذا أخذنا بنظر الاعتبار أنّ القراءات اجتهدية عن أصحابها.

وهو يرى أن قراءة الصرف (قواريراً) لتناسب أواخر الآي في السورة⁽⁶⁾؛ وصرف الممنوع من الصرف جائز في الشعر نظراً لقيود الوزن والقافية، أمّا في النثر فجمهور النحاة لا يجوزون ذلك إلاّ لعلّة، مثل إرادة التناسب بين الآي في السور⁽⁷⁾.

11 — تضعيف الوجه النحوي الذي وردت به القراءة السبعية:

يحكم الرضي القراءة تبعاً لورودها على لغات العرب؛ وهذه الفقرة تبين تضعيفه القراءة السبعية لورودها على وجه ضعيف في اللغة؛ على نحو قوله: ((وقوله: (فتحت الياء للساكنين)، يعني إذا كان قبل ياء الضمير ألف، أو ياء، أو واو ساكنة، فلا يجوز فيها السكون، كما جاز في الصحيح والملحق به، وذلك لاجتماع الساكنين، وقد جاء الياء ساكنة مع الألف في قراءة نافع: ((وَمَحْيَائِي وَمَمَاتِي)) [الأنعام: 162]، وذلك إمّا لأن الألف أكثر مداً من أخويه، فهو يقام مقام الحركة من جهة الاعتماد عليه، وإمّا لإجراء الوصل مجرى الوقف، ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف؛ وجاء في لغة بني يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها، وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء، كما في: فيه، وولديه، ومنه قراءة حمزة: ((وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرَخِي)) [إبراهيم: 22]، وهو عند النحاة ضعيف⁽⁸⁾.

فالرضي يضعف القراءة وإن جاءت على لغة العرب كونها ضعيفة عند النحاة، وهو منهم، رغم محاولته التماس التأويلات؛ كون القراءة جاءت على لغة العرب ولكنها ضعيفة رغم أنها قراءة سبعية⁽⁹⁾.

ومن تضعيفه للقراءات السبعة، قوله: ((وجاء في قراءة نافع إثبات الألف إذا كان قبل همزة مفتوحة، أو مضمومة، أو مكسورة؛ قال أبو علي⁽¹⁰⁾: لا أعرف فرقاً بين الهمزة وغيرها، فالأولى أن لا يثبت الألف وصلًا في موضع))⁽¹¹⁾.

(1) — تقدّم ذكره، وهو أحد راويي نافع، توفي (197هـ).

(2) — شرح الرضي: 403/1.

(3) — هو الأخفش الأوسط (ت215هـ).

(4) — شرح الرضي: 106/1—107.

(5) — ينظر: السبعة: 663.

(6) — ينظر: شرح الرضي: 108/1.

(7) — ينظر: مواقف النحاة من القراءات القرآنية: 363.

(8) — شرح الرضي: 265/2.

(9) — القراءة الأولى: نافع عن ورش، وقالون، ينظر: السبعة: 275؛ والثانية: حمزة، ينظر: السبعة: 362.

(10) — هو أبو علي الفارسي (ت277هـ)، ويذكر محقق الشرح أن هذا يقرب من اتجاه الرضي في الطعن في القراءات.

(11) — شرح الرضي: 417/2.



وهذا النص يؤكد أن الرضي يضعف القراءة السبعية بدليل تبنيه رأي أبي علي الفارسي ورده لقراءة نافع السبعية اعتماداً على رأي أبي علي الفارسي بأن الهمزة في هذا الموضع في اللغة لا تختلف عن غيرها في مواضع أخر، فالأولى هو خلاف ما قرأ نافع وفي ذلك تضعيف لقراءة نافع السبعية.

12 — وصف القراءة السبعية بالشذوذ اعتماداً على القياس:

حكّم الرضي القياس في بيان صحة أو شذوذ القراءة السبعية، ومنها استعراضه للوجوه الإعرابية في إلحاق النون بالمتنى؛ إذ قال: ((فبعد ذلك إما أن تبقى النون عندهم ساكنة، وهو المروي عن يونس، لأن الألف قبلها، كالحركة لما فيها من المدّة، كقراءة نافع⁽¹⁾: ((وَمَحْيَايِ)) [الأنعام: 162]، أو قراءة أبي عمرو⁽²⁾: ((وَاللَّيِّ)) [الطلاق: 4]، وقولهم: التقت حلقتا اللبان، ولاشك أن كل واحد في مقام الشذوذ، فلا يجوز القياس عليه⁽³⁾)). ويعضد رأي الرضي في ذلك ما أورده أبو عمرو الداني (ت444هـ) في قوله: ((عن ورش، عن نافع (ومحيائي) واقفة الياء، قال أبو الأزهر وأمرني عثمان بن سعيد [يعني ورش راوية نافع] أنها مثل (مثوي)، وزعم أنه أقيس في النحو، وحدثنا خلف بن إبراهيم المقرئ قال: حدثنا أحمد بن أسامة عن أبيه، عن يونس، عن ورش، عن نافع (ومحيائي) موقوفة الياء، و(مماي) منتصبة الياء، قال يونس: قال لي عثمان [يعني ورش راوية نافع]: وأحب إلي أن تنصب (محيائي) وتوقف (مماي)، قال أبو عمر: فدل هذا من قول ورش على أنه كان يروي عن نافع الاسكان، ويختار من عند نفسه الفتح⁽⁴⁾). وفي نص الداني ما لا يخفى من مساندة لرأي الرضي في حقيقتين: الأولى: في تحكيم القياس، ووصفه بعض القراءات بالشذوذ. الأخرى: أن ورش يقرأ من عند نفسه وفي هذا دليل دامغ على انتفاء حجية القراءات في كونها متواترة عن الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو ما ذهب إليه الرضي، ومع هذا هناك من يصرّ على أن القراءات متواترة وسنة⁽⁵⁾، فإذا كان يقرأ القارئ من السبعة من عند نفسه فقد بطل تواتر القراءات، ويؤكد هذا ما ذهب إليه الإمام الخوئي (قدس) من أن القرآن نزل بحرف واحد، والاختلاف وقع من الرواة⁽⁶⁾ كما نقل الداني من أن قراءة ورش من عنده وليس رواية عن نافع.

المبحث الثالث: موقف الرضي من القراءات الشاذة

الشذوذ في اللغة من مادة (شذ) ورد في العين: ((شذّ الرجل عن أصحابه، أي انفرد عنهم، وكل شيء منفرد فهو شاذ...))⁽⁷⁾؛ والشاذ عند ((أهل النحو ما فارق ما عليه بقية بابيه، وانفرد عن ذلك إلى غيره))⁽⁸⁾؛ ومن المجاز ((هو شاذ عن القياس. وهذا مما شذّ عن الأصول. وكلمة شاذة))⁽⁹⁾. والقراءة الشاذة كما يرى ابن جني (ت392هـ) هي غير السبعية، بقوله: ((وضرباً تعدى ذلك، فسمّاه أهل زماننا شاذاً، أي خارجاً عن قراءة القراء السبعة))⁽¹⁰⁾؛ في حين ردّ ذلك السيوطي بنقله عن جلال الدين البلقيني أن المتواتر هي قراءة السبعة، والأحاد هي قراءة الثلاثة الملحقين بالسبعة، والصحابية، والشاذ قراءات التابعين كالأعمش ويحيى بن وثّاب ونحوهم⁽¹¹⁾. ولم تكن هذه الالتفاتة ممّن نقل عنهم السيوطي في تخصيص الشاذ بالتابعين لولا أن هذا التخصيص جاء بعد عصر ابن جني، يؤكد ذلك قول ابن جني ((فسمّاه أهل زماننا شاذاً))، مما يعني أن تخصيص المتواتر بالسبعية، والأحاد بالثلاثة المكملين للعشرية، والشاذ بالتابعين، هو من تنظير السيوطي ومن كان في عصره.

- (1) — أحد القراء السبعة وتتنظر قراءته في: السبعة: 275، ومعجم القراءات: 340/2.
- (2) — أحد القراء السبعة لا توجد في: السبعة: 639، وتتنظر قراءته في معجم القراءات: 168/7.
- (3) — شرح الرضي: 492/2.
- (4) — التيسير: 89 — 90.
- (5) — ينظر: القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: 12.
- (6) — ينظر: البيان في تفسير القرآن: 28.
- (7) — العين: 215/6 (شذ)، وينظر: الصحاح: 539 (شذذ).
- (8) — لسان العرب: 495/3 (شذذ)، وينظر: المعجم الوسيط: 479/1 (شذّ).
- (9) — أساس البلاغة: 483 (شذذ).
- (10) — المحتسب: 102/1.
- (11) — ينظر: الاتقان: 230/1.



أما موقف الرضي من القراءات الشاذة فلا يختلف عنه في السبعية، فعلى مستوى الاستشهاد بالقراءات الشاذة في اثنين وثلاثين مواضع لا نجد الرضي يفرّق بين السبعية والشاذة، ولا سيما أنه وصف بعض القراءات السبعية بالشذوذ كما مرّ معنا في الفقرة رقم (12) من القراءات السبعية. فالمعيار عند الرضي في قبوله للقراءة الشاذة من ردها هو أن تأتي القراءة على المستعمل والفاشي والشائع في اللغة، فإذا جاءت القراءة على وجه لغوي ضعيف وصفها بالضعف، وإذا جاءت على وجه شاذ وصفها بالشذوذ، وإن كان الوجه اللغوي الذي جاءت عليه القراءة شائع عند أهل اللغة رجّحها على غيرها؛ وهو ما سنعرضه بالتفصيل على النحو الآتي:

1- قبوله القراءة الشاذة التي تنسجم مع توجيهه النحوي:

من المسائل الخلافية التي رجّح الرضي فيها رأياً اعتماداً على قراءة شاذة حديثه عن نيابة الجار والمجرور عن المفعول به، مع وجوده في بناء الفعل المجهول، وهي مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين إذ يمنع البصريون ذلك، ويرون أن المفعول به متعين للقيام مقام الفاعل؛ ((أما الكوفيون — ووافقهم بعض المتأخرين — فذهبوا إلى أن قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل أولى، لا أنه واجب، استدلالاً بالقراءة الشاذة⁽¹⁾: ((لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ)) [الفرقان:32]، بالنصب، ...، والوجه الجواز لالتحاقه بالمفعول به الصريح⁽²⁾). فالرضي في هذا النص يوافق الكوفيين ويرد على البصريين في جواز نيابة المجرور مناب الفاعل مستدلاً بالقراءة الشاذة، فالوجه الجائز رأي الكوفيين إلحاقاً بالمفعول به الصريح.

ويستدل الرضي في موضع آخر بالقراءة الشاذة على صحة القاعدة النحوية؛ يقول: ((قال سيبويه: والإعراب مع حذف المصدر لغة جيدة؛ وجاءني في الشواذ: ((أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا))⁽³⁾ [مريم:69]، بنصب (أيهم)، وذلك لأنه لم تحذف الصلة بكمالها، بل حذفت أحد جزأيهما، وقد بقي ما هو معتمد الفائدة أي الخبر، قال الجرمي: خرجت من خندق الكوفة حتى أتيت مكة، فلم أسمع أحداً يقول في نحو: اضرب أيهم أفضل، (إلا منصوباً))⁽⁴⁾. قراءة النصب في (أيهم) هي قراءة ((معاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء، وطلحة بن مصرف))⁽⁵⁾؛ في حين نقل سيبويه في كتابه نقلاً عن هارون: ((أن أناساً، وهم الكوفيون، يقرؤونها: ((ثم لننزع من كل شيعة أيهم أشدُّ على الرحمن عتياً)) وهي لغة جيدة؛...))⁽⁶⁾.

فالنص السابق مهم وواضح في تبيان موقف الرضي من القراءات الشاذة، فبعد أن نقل رأياً لسيبويه، وعضده بالقراءة الشاذة، التي نسبت إلى الكوفيين، ثم يعللها ويلتمس لها وجهاً مقبولاً مقنعاً، ثم لا يكتفي حتى يستدلّ عليها بالسماع عن الجرمي (ت117هـ)، مما يؤكد أن ترجيح الرضي للقراءة الشاذة في (أيهم) استند إلى لغة النصب المنقولة عن الجرمي، فضلاً عن موافقتها للقاعدة النحوية، فهو يأخذ بها وإن كانت شاذة. ومن استدلالاته بالقراءة الشاذة في ترجيح القاعدة النحوية قوله في (حاشا) إذ يقول: ((الترم سيبويه حرفية (حاشا) ...، وعند المبرد [ت285هـ]، يكون تارة فعلاً، وتارة حرف جر؛ وإذا وليته اللام، نحو: حاشا لزيد؛ تعين عنده فعليته، هذا ما قيل، والأولى أنه مع اللام: اسم، لمجيئه معها منونا كقراءة أبي السّمّال⁽⁷⁾: ((حاشا لله)) [يوسف:51]، فنقول: أنه مصدر بمعنى: تنزيها لله، كما قالوا في سبحان الله، وهو بمعنى حاشا: سبحاناً...))⁽⁸⁾؛ وذكر ابن جني ثلاث قراءات فيها ولم يذكر القراءة التي ذكرها الرضي، وهذه الثلاث هي: (حاشا) بألف من دون تنوين، و(حاش) بالفتح، و(حاش) بالسكون، ولم يذكر (حاشاً) بالتنوين⁽⁹⁾.

(1) - قرأ ابن كثير بالنصب، وحزمة بالوقف، ينظر: معجم القراءات: 284/4.

(2) - شرح الرضي: 291/1 - 220.

(3) - قرأ جميع القراء بالرفع إلا هارون بالنصب؛ ينظر: إعراب القرآن، لابن النحاس: 531.

(4) - شرح الرضي: 61/3.

(5) - مختصر الشواذ لابن خالويه: 86.

(6) - الكتاب: 399/2، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 531.

(7) - أبو السّمّال تعنّب الأسيدي أحد أصحاب القراءات الشاذة، ينظر: مختصر الشواذ لابن خالويه: 63.

(8) - شرح الرضي: 122/2 - 123.

(9) - ينظر: المحتسب: 11/2.



ومما مضى نستخلص أن الرضي استدلل على رأيه في اسمية (حاشا) إلى جانب حرفيتها، وفعاليتها بقراءة التنوين، لأن التنوين من علامات الأسماء⁽¹⁾، متجاهلا شذوذها، وكان هذه القراءة قد أعطت حكما لا يقبل النزاع في إسمية (حاشا).

ومن استدلالات الرضي على رأيه بالقراءة الشاذة قوله: ((وأما قوله تعالى: ((فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)) [المائدة: 38]، فإنه أراد أيمانهما، بالخبر والإجماع، وفي قراءة ابن مسعود: ((فاقطعوا أيمنهما))⁽²⁾))⁽³⁾ فهو يستدل على أن المراد من (الأيد) (الأيمان) بالقراءة الشاذة. واستدل الرضي في فتح عين الاسم المعتلة بقراءة شاذة بقوله: ((ويقال: اهلات، أيضا، بسكون الهاء، اعتدادا بالوصف العارض؛ وتفتح هذيل العين المعتلة كجورّات، وبيّضات، ...، وقرئ في الشواذ⁽⁴⁾: ((ثلاث عورّات)) [النور: 58])⁽⁵⁾.

ومنه استدلال الرضي على وجود لغة عن العرب في (نعم) بقراءة شاذة؛ وهو قوله: ((ولم يجز إسكان كسرة العين مع (ما) لقصد الإدغام، وقرأ يحيى بن وثاب في الشاذ⁽⁶⁾: ((فَنَعَمَ عُقْبَى الدَّارِ)) [الرعد: 24]؛ بفتح الفاء وسكون العين، ولم يأت ((بئس)) في القرآن إلا مكسور الفاء ساكن العين))⁽⁷⁾.

في حين أورد ابن جني أربع لغات في (نعم)، ((فعلى هذا تقول: نَعِمَ الرجل، وإن شئت نَعَم، وإن شئت نَعَم، وإن شئت نَعِم. فعليه جاء: ((فَنَعَمَ عُقْبَى الدَّارِ))...))⁽⁸⁾

ومنه ترجيح الرضي حذف النون للضرورة، ((كما في المثني، أو لتقصير الصلة،... وربما سقطت قبل لام ساكنة، اختيارا، كما جاء في الشواذ⁽⁹⁾: ((إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ)) [الصفوات: 38]، تشبيها لها بالتنوين))⁽¹⁰⁾.

2 — القراءة الشاذة لحن:

وهي القراءة التي تتعلق بوقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها؛ فالأصل في ضمير الفصل عند البصريين، والعماد عند الكوفيين، أن يتوسط بين المبتدأ والخبر، أو ما كان أصله المبتدأ والخبر؛ كما في قوله تعالى: ((أُولَئِكَ هُم خَيْرُ الْبَرِيَّةِ)) [البينة: 7]⁽¹¹⁾، أما قراءة ابن مروان: ((هُؤْلَاء بَنَاتِي هُنَّ أَطَهَرَ لَكُمْ)) [هود: 78]، فقد ذهب الزمخشري إلى أن: ((هذا لا يجوز لأن الفصل مختص بالوقوع بين جزأي الجملة، ولا يقع بين الحال وصاحب الحال، وقد خرّج له وجه لا يكون فيه (هنّ) فيه فصلا))⁽¹²⁾.

أما مجيئه في غير هذين الموضعين ففيه خلاف؛ قال الرضي في معرض حديثه عن ضمير الفصل والخلاف في مجيئه قبل المضارع كما في قوله تعالى: ((وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ)) [فاطر: 10]؛ فالمازني (ت248هـ) يجيز وقوع ضمير الفصل قبل الفعل المضارع، ولا يجيزه قبل الماضي فلا تقول: زيدٌ هو قال، فقال الرضي عن ذلك: ((وهذا الذي قاله، أيضا دعوى بلا حجة،... وقوله: لا يجوز: زيدٌ هو قال، ليس بشيء لقوله تعالى: ((وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكٌ وَأَبْكَى، وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَا)) [النجم: 43—44]، وروي عن محمد بن مران، وهو أحد قراء المدينة: ((هُؤْلَاء بَنَاتِي هُنَّ أَطَهَرَ لَكُمْ)) [هود: 78]؛ بالنصب، وكذا روي عن سعيد بن جبير، قال أبو عمرو بن العلاء [ت154هـ]، احتبى ابن مروان في لحنه، يعني في إيقاع الفصل بين الحال وصاحبها))⁽¹³⁾.

قول أبي عمرو: (احتبى)، يعني: ((صار لحنه حبة بمعنى أنه اشتمل عليه وأحاط به))⁽¹⁴⁾؛ وهذا يعني أن القراءة اجتهادية وإلا كيف يقرأ قارئ يعاصر ويجايل أبا عمرو بن العلاء ويلحن ثم يشتهر ذلك عنه حتى يقال

(1) — ينظر: شرح ابن عقيل: 19/1.

(2) — هي قراءة ابن مسعود فقط؛ ينظر: مختصر الشواذ: 33، ومعجم القراءات: 298/2.

(3) — شرح الرضي: 361/3.

(4) — هي قراءة ابن أبي إسحاق، والأعمش، ينظر: مختصر الشواذ: 103، ومن دون نسبة في المعجم: 268/4.

(5) — شرح الرضي: 394/3، ويؤكد الزمخشري أنها لغة هذيل؛ ينظر: الكشف: 253/3.

(6) — كما ذكر الرضي هي قراءة يحيى بن وثاب، وينظر: مختصر الشواذ: 66، والمحتسب: 29/2.

(7) — شرح الرضي: 239/4.

(8) — المحتسب: 30/2.

(9) — هي قراءة أبي السمال، ينظر: مختصر الشواذ: 127، والمعجم: 234/5.

(10) — شرح الرضي: 379/3.

(11) — ينظر: مواقف النحاة من القراءات القرآنية: 359.

(12) — الكشف: 414/2.

(13) — شرح الرضي: 460/2.

(14) — رأي محقق الشرح ينظر: شرح الرضي: 460/2؛ (الهامش).



عنه إن خطأه اشتمل عليه!؛ فضلا عن ذلك ينسب ابن النحاس وابن جني والزمخشري قول أبي عمرو إلى سيبويه وليس إلى أبي عمرو، قال الزمخشري في بيانه رأي سيبويه في هذه المسألة: ((وضعفه سيبويه، وقال: احتبى ابن مروان في لحنه، وعن أبي عمرو بن العلاء: من قرأ (هَنَّ أَطَهَرَ) بالنصب فقد تربّع في الجنة⁽¹⁾). وكان أبا عمرو بن العلاء تقمّص شخصية الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) في بيان ثواب هذه القراءة، وإلا فمن أين علم أن من قرأها بالنصب فقد تربّع في الجنة!.

في حين وجّه ابن النحاس، وابن جني القراءة على جعل (هؤلاء) مبتدأ، و(بناتي هنّ) جملة إسمية من مبتدأ وخبر؛ و(أظهر) حال من (هنّ)، أو من (بناتي)، والعامل فيه معنى الإشارة، كما في قولنا: هذا زيدٌ قائما أو جالسا⁽²⁾. وفي هذا من التمثّل - كما أعتقد - ما هو ظاهر فإنّ قولنا: (هؤلاء بناتي) مبتدأ وخبر وتمّت الفائدة بذكرهما؛ لأن المتكلم يستطيع السكوت، وقوله: (هَنَّ أَطَهَرَ) ليس نصّا في ترجيح الفصل بين الحال وصاحبها فلا تنهض دليلا في حجّية القراءة على تأصيل القاعدة، فضلا عن أن هذا من النظر العقلي الذي يتقل المتون النحوية ومطالبها بمخرجات تفسد المعنى، بحجة الانتصار للقراءة.

3- القراءة الشاذة تأتي على الوجه القليل في اللغة:

قال الرضي في معرض حديثه عن الاسم بعد (لاسيما)، ((فإن جرّ ما بعده، بإضافة (سيّ) إليه، و(ما) زائدة، ويحتمل أن تكون نكرة غير موصوفة، والاسم بعدها بدل منها؛ وإن رُفِع، وهو أقلّ من الجر، فخير مبتدأ محذوف، و(ما) بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة بجملة اسمية، وإنما كان أقلّ، لأن حذف أحد جزأي الأسمية التي هي صلة كقراءة من قرأ⁽³⁾: ((تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ)) [الأنعام: 154]، أو صفة، قليل⁽⁴⁾). يعضّده رأي ابن جني بأن هذا الوجه ضعيف بقوله: ((هذا مستضعف الإعراب عندنا؛ لحذفك المبتدأ العائد على الذي؛ لأن تقديره: تماما على الذي هو أحسن، وحذف (هو) من هنا ضعيف⁽⁵⁾؛ وخرّج الزمخشري الآية بالرفع على حذف المبتدأ، أي ((على الذي هو أحسن دين وأرضاه))⁽⁶⁾.

ومنه ما ذكره الرضي في باب المتعدي وغير المتعدي: ((وأما الهمزة والتضعيف المعديين، فلا بدّ فيهما من معنى التغيير، وليس بمعروف حذف الباء المغيرة لمعنى الفعل إلا في قوله تعالى: ((أَتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ)) [الكهف: 96]، أي بزبر، على قراءة⁽⁷⁾: ((أتونني) بهمزة الوصل))⁽⁸⁾. ومنه أيضا في مقام حديثه عن جمع الاسم الموصول، فقال: ((وجمع الذي من غير لفظه: الألى، بوزن: العلاء، واللائين، رفعا، ونصبا، وجرا؛ ويُحذف النون فيقال: اللائي، بهمزة بعدها ياء ساكنة، نحو: القاضي، وهو قليل في المذكر، قرأ الأخفش⁽⁹⁾: ((لَلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ)) [البقرة: 226])⁽¹⁰⁾.

ومنه ما أورده الرضي في حديثه عن لام الأمر في مقام أمر الإنسان لنفسه بأنه قليل الاستعمال كما روي عن الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله) قوله: ((قوموا فلاصلّ بكم)، ومع قلته فإن استعمل فلا بد من اللام؛ فإن)) كان المأمور جماعة بعضهم حاضر، وبعضهم غائب، فالقياس: تغليب الحاضر، نحو: افعلوا، لحاضر وغائب. ويجوز على قلة: إدخال اللام في المضارع المخاطب لتفيد التاء: الخطاب، واللام: الغيبة، فيكون اللفظ بمجموع الأمرين نصا على كون بعضهم حاضرا، وبعضهم غائبا، كقوله (ع): ((لتأخذوا مصافكم)، وقُرئ في الشواذ⁽¹¹⁾: ((فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا)) (يونس: 58)⁽¹²⁾ بالتاء.

(1) — الكشف: 414/2، ينظر نسبة هذا الرأي إلى سيبويه في: إعراب القرآن للنحاس: 429، والمحتسب: 448/1.

(2) — ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 429، والمحتسب: 448/1.

(3) — هي قراءة يحيى بن يعمر، والنخعي؛ ينظر: مختصر الشواذ: 41، والمحتسب: 344/1، والكشاف: 81/2.

(4) — شرح الرضي: 135/2؛ و27/3. وفي هامش التحقيق أنها قراءة يحيى بن يعمر، وعبد الله الحضرمي.

(5) — المحتسب: 344/1—345.

(6) — الكشف: 81/2.

(7) — هي قراءة عاصم، حمزة، شعبة، المفضل؛ ينظر: معجم القراءات: 15/4.

(8) — شرح الرضي: 140/4.

(9) — لا توجد قراءة للأخفش، ويرى محقق الكتاب أنّه تصحيف عن الأعمش، ينظر: شرح الرضي: 20/3.

(10) — شرح الرضي: 20/3.

(11) — هي قراءة أنس، وأبي بن كعب، وزيد، ينظر: مختصر الشواذ: 57، والمحتسب: 433/1.

(12) — شرح الرضي: 84/4.

ومنه تصريح الرضي بأن القراءة الشاذة تتناسب مع القلة في اللغة، كما في حديثه عن (إذن) إذ قال: ((وكقولك: تأتيني فأذن أكرمك، جاز لك نصب الفعل وترك نصبه، وذلك لأنك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة، فمن حيث كون (إذن) فيأول جملة مستقلة، هو مصدر، فيجوز انتصاب الفعل بعده، ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض، هو متوسط؛ وارتفاع الفعل بعد العاطف أكثر، ولهذا لم يُقرأ: ((وَإِذَا لَا يَلْبَثُوا)) [الإسراء: 76] إلا في الشاذ⁽¹⁾، لأنه غير متصدر في الظاهر⁽²⁾. فالرضي يستدل على أن (إذن) إذا سُبقت بعاطف فإنها لا تعمل، ويرتفع الفعل بعدها وهو الأكثر؛ ولا ينتصب إلا في القليل كما في القراءة الشاذة؛ في حين جَوَزَ الزمخشري القراءتين برفع (يلبثون)، ونصبه، ((فإن قلت: ما وجه القراءتين؟ قلت: أما الشائعة [وهي الرفع] فقد عطف فيها الفعل على الفعل، وهو مرفوع لوقوعه خبر كاد...، وأما قراءة أبي فيها الجملة برأسها التي هي (إذ لا يلبثوا) عطف على جملة قوله: ((وَإِنْ كَانُوا لَيَسْتَفْرِزُونَكَ)) [الإسراء: 76])⁽³⁾.

4 — مخالفة القاعدة القياسية بالقراءة الشاذة:

من بين القراءات الشاذة التي كانت سببا في استحداث قاعدة غير قياسية هو إهمال (أن) الناصبة المصدرية ورفع الفعل المضارع بعدها؛ ((فقد نتجت عنها قاعدة غير مألوفة أو شائعة ولعل ذلك من الأسباب التي جعلت القواعد النحوية أكثر من أن تحصى؛ كما أنها سبب من الأسباب التي جعلت بعض النحاة يقولون تلك العبارة المشهورة: عجبت لنحوي يخطئ، بمعنى أن مجال الكلام وتعدد الوجوه في القول الواحد له من القواعد ما يبرره ويصحح [من] دون أن يستطيع أحد تخطئته طالما أن له ما يؤيده من صريح القول والمأثور))⁽⁴⁾. وإهمال (أن) من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، فذهب البصريون في توجيه القراءة إلى إهمال (أن) حملا على (ما) المصدرية، في حين ذهب الكوفيون إلى أن (أن) هي المخففة عن الثقيلة دخلت على الفعل المتصرف الخبري شذوذاً، والقياس فصله عنها بـ(قد) أو إحدى أخواتها⁽⁵⁾؛ واختار ابن مالك (ت672هـ) مذهب الكوفيين؛ لأنه ((لا يلزم منه إهمال ما وجب له الإعمال))⁽⁶⁾؛ في حين يرى ابن الناظم (ت686هـ) أنها لغة بعض العرب، فر((من العرب من يجيز إهمال غير المخففة، حملا على (ما) المصدرية، فيرفع المضارع بعدها))⁽⁷⁾. أما الرضي فقد استدل على إهمال (أن) الناصبة المصدرية مع الفعل المضارع؛ بقوله: ((وقد تجيء المصدرية ولا تنصب المضارع، كقوله: ...، وفي حرف مجاهد⁽⁸⁾: ((لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ)) [البقرة: 233]، وذلك إما للحمل على المخففة، أو للحمل على (ما) المصدرية))⁽⁹⁾، فهو هنا يعرض رأي الكوفيين والبصريين في نهاية النص ويستنتج بعد ذلك قاعدة مفادها أنه ((إن وليها فعل غير متصرف،... فهي مفسرة، أو مخففة، وإن وليها فعل متصرف من غير حرف عوض: احتملت أن تكون مصدرية، وأن تكون مفسرة، ولا تحتل المخففة لعدم العوض))⁽¹⁰⁾. فالرضي لم يرجح رأياً للكوفيين أو البصريين بل استنتج قاعدة لم أجد لها — فيما توفر لي من مصادر — عند غيره مما يدل على أنه يستأنس بالقراءة الشاذة في فتح أبواب البحث على توجيه يطرده مع ما جاء عن العرب بلحاظ أنه من المسموع الذي لا ينبغي التفريط به.

5 — القراءة الشاذة ضرورة كما في الشعر أو توهم:

(1) — هي قراءة أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود؛ ينظر: مختصر الشواذ: 77، والمعجم: 3/334.

(2) — شرح الرضي: 44/4—45.

(3) — الكشف: 2/686.

(4) — أثر القرآن والقراءات في النحو العربي (د.بسمير اللبدي): 364.

(5) — ينظر: شرح المفصل (لابن يعيش): 15/7، وأوضح المسالك: 3/166.

(6) — شرح التسهيل: 2/44.

(7) — شرح ابن الناظم: 668.

(8) — هي قراءة مجاهد فقط، ينظر: مختصر شواذ ابن خالويه: 14؛ والمعجم: 1/177.

(9) — شرح الرضي: 4/35.

(10) — شرح الرضي: 4/35—36.



ذهب الرضي إلى أن علامة الجزاء قد تحذف في جواب الشرط ((ضرورة في موضع اللزوم،...، وروي: من يفعل الخير، فالرحمن يشكره،...، وأجاز الكوفيون حذف العلامة اختياراً، استدلالاً بقوله تعالى: ((أَيُّمًا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ)) [النساء: 78]، على قراءة الرفع⁽¹⁾، وهي شاذة⁽²⁾).

وقال في موضع آخر في حديثه عن الظروف (قبل)، و(بعد)، من جهة الإضافة والصرف: ((وإنما اختاروا البناء في هذه الظروف [من] دون التعويض، لأنها قليلة التصرف، أو عادمته، على ما مر في المفعول فيه، وعدم التصرف يناسب البناء، إذ معناه، أيضاً، عدم التصرف الإعرابي، ويجوز أيضاً، في هذه الظروف، ولكن على قلة، أن يعوّض التنوين من المضاف إليه فتعرب،...، ومنه القراءة الشاذة⁽³⁾): ((لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ)) [الروم: 4]، ويقال: ابدأ به أولاً، فعلى هذا، لا فرق في المعنى بين ما أعرب من هذه الظروف المقطوعة، وما بني منها وهو الحق،... ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر، مرفوعة ومنصوبة، نحو: جنتك قبل وقبلاً...⁽⁴⁾. فيلاحظ على الرضي تجويزه بناء هذه الظروف وإعرابه ما دام المعنى ليس فيه لبس، وعليه يقرر بعد ذلك أنها قد تنون رفعا أو نصبا كما في ضرورة الشعر. وهذا لم يقل به معربو القرآن الكريم؛ فالقراء (ت207هـ) يرى أنهما يُسما بالرفع ((ليكون الرفع دليل على ما سقط مما أضفتها إليه))⁽⁵⁾؛ وهو ما ذهب إليه الأخفش الأوسط (ت215هـ) في أن المعيار في بناءهما، وإعرابهما هو الإضافة من عدمها، ((وقال: (من قبل ومن بعد) رفع لأن قبل)، و(بعد) مضمومتان مالم تضيفهما لأنهما غير متمكّنين فإذا أضفتها تمكّنا))⁽⁶⁾. في حين ذهب أبو البركات الأنباري (ت577هـ) في أن سبب البناء هو ((لاقتطاعه عن الإضافة، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة، فلما اقتطع عن الإضافة، تنزل منزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبني))⁽⁷⁾. فقطع الإضافة هو سبب البناء فلا يجوز تنوينهما كما ذهب إلى ذلك الرضي.

ومن التوهم ما أورده الرضي عن قراءة شاذة، وجعلها من التوهم، كما في قوله: ((وجاء في بعض اللغات فيما لم يُردّ فيه المحذوف: فتح التاء حالة النصب، قالوا: سمعت لغاتهم، وجاء في الشواذ⁽⁸⁾): ((انفروا ثباتاً)) [النساء: 71]، ولعل ذلك لأجل توهم تاء الجمع عوضاً عن اللام كالتاء في الواحد...))⁽⁹⁾.

خلاصة موقف الرضي من تواتر القراءات القرآنية:

بعد استقرار القراءات القرآنية الواردة في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب بأجزائه الأربعة وجدته ناقدا للقراءات في مواضع استشهاد السبعة والستين كلها، ولا سيما في قوله: ((ولا نسلم تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين))⁽¹⁰⁾. وقوله: بعض الأصوليين قرينة على أن الحديث عن تواترها عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وليس تواترها بين القراء، وإلا فما دخل الأصوليين في تواترها اللغوي.

وقد يسأل سائل فلماذا إذن استشهاد بها وهو يرى أنها غير متواترة؟ والجواب يكمن في أنه يذكرها كوجه من أوجه الاستدلال على قاعدة، أو تنفيذ رأي اعتمد فيه على قراءة سبعية أو شاذة في توجيهه إعرابي؛ كونها متواترة عن لغة العرب وليس عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ وهذه حقيقة موقف الرضي.

وقال في موضع آخر: ((وأجاز الكوفيون ترك إعادة في حالة السعة مستدلين بالأشعار، ولا دليل فيها، إذ الضرورة حاملة عليه، ولا خلاف معها؛ وبقوله تعالى: ((تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ)) [النساء: 1]، بالجر في قراءة

(1) — هي قراءة طلحة بن سليمان، ينظر: المختصر في الشواذ: 27، والمحتسب: 295/1.

(2) — شرح الرضي: 111/4.

(3) — هي قراءة الجحدري وأبي السّمّال، ينظر: معجم القراءات: 64/5.

(4) — شرح الرضي: 168/3 — 169.

(5) — معاني القرآن: 319/2، وينظر: مشكل إعراب القرآن (للقيسي): 559/2.

(6) — معاني القرآن (تحقيق الدكتور عبد الأمير الورد رحمه الله): 658/2.

(7) — البيان في غريب إعراب القرآن: 248/2.

(8) — لم أجد لها أي ذكر في مختصر الشواذ: 27، ونقل معجم القراءات توثيق هذه القراءة عن شرح الرضي، ينظر:

المعجم: 144/2.

(9) — شرح الرضي: 391/3.

(10) — شرح الكافية: 261/2.



حمزة⁽¹⁾. وأجيب بأن الباء مقدرّة، والجر بها وهو ضعيف، لأن حرف الجر لا يعمل مقدرًا في الاختيار، إلا في نحو: الله لأفعلن، وأيضا لو ظهر الجار فالعمل للأول، كما ذكرنا. ولا يجوز أن تكون الواو للقسم؛ لأنه يكون، إذن، قسم السؤال، لأن قبله: ((وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ)) وقسم السؤال لا يكون إلا مع الباء كما يجيء، والظاهر أن حمزة جوّز ذلك بناءً على مذهب الكوفيين لأنه كوفي، ولا نسلم تواتر القراءات⁽²⁾. فهذا النص كالنص السابق يبيّن موقف الرضي أيضا في ذهابه إلى عدم تواتر القراءات، بل يجعل حمزة مخطئا في قراءته، ويذهب إلى تأثر حمزة بالمذهب الكوفي، فيدخل القراءة في عصبية المصنر، والبلد، والمذهب النحوي، وهذا موقف واضح من الرضي في رفض تواتر القراءات عن الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم)...

الخاتمة

بعد هذه الجولة المفيدة في قراءة موقف الرضي من القراءات القرآنية يمكننا الركون إلى جملة من النتائج التي استخلصت من البحث، وهي:

- كان موقف الرضي واضحا في أن القراءات القرآنية غير متواترة عن الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم)، وإنما هي متواترة بين القراء أنفسهم.
- لا يفرّق الرضي بين القراءة السبعية والشاذة على مستوى الاستشهاد، فهو يحتجّ بها جميعا مع تباين موقفه في الاستشهاد تبعا لموافقة القراءة السبعية أو الشاذة للغة من لغات العرب.
- إذا كان هناك لغتان للقراءة الواحدة نراه يحكم القياس النحوي فيهما تبعا لتوجيهه ولثقافته النحوية الغزيرة التي أثبت من خلالها أنه ذو عقلية قياسية بحتة، ولا أدل على ذلك من استشهاده بأراء أبي علي الفارسي في أكثر من موضع، وبعدها يختار القراءة على أساس القياس في تحكيم ما ورد من لغات العرب.
- ينظر الرضي للقراءة على أنها رافد من روافد الاستشهاد، لذلك نراه يستدلّ بالقراءة السبعية أو الشاذة على قاعدة نحوية ويجعلها مؤسّسة للقاعدة، وفي أحيان أخرى نراه يصفها بالضعف أو الشذوذ أو الضرورة أو التوهم إذا لم يكن لها أساس عقلي في القياس، أو أساس نقلي بالرواية عن لغات العرب.
- قد يبلغ به الأمر بعد الاطمئنان على صحة القراءة السبعية أو الشاذة أن يرفض القاعدة القياسية، كون القراءة عنده أكثر حجّية من القاعدة، كما مرّ معنا في البحث.

قائمة المصادر

- القرآن الكريم
- انتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت 852هـ)، تحقيق: الدكتور طارق عبد عون الجنابي، عالم الكتب، ط1، 1987م.
- ابن الحاحب النحوي، آثار مذهبه، د. طارق عبد عون الجنابي، مطبعة أسعد، بغداد، 1997م.
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: أحمد بن علي، دار الفاروق، القاهرة، 2003م.
- أثر القراءات القرآنية في الفهم النحوي، د. محمد سمر صبري حبيب البلدي، دار الكتب الثقافية، الكويت، ط1، 1978م.
- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، د. محمد سمير صبري حبيب البلدي، دار الكتب الثقافية، الكويت، ط1، 1978م.

(1) - تنتظر هذه القراءة التي اختص بها حمزة من السبعة في: المعجم: 2/ 104، والسبعة لابن مجاهد: 226، والقراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: 199، والقراءات وأثرها في علوم العربية: 246/2.

(2) - شرح الرضي: 336/2؛ والقارئ من السبعة وقد مرّ ذكره.



- أساس البلاغة، الإمام جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، دار ومطابع الشعب، القاهرة، 1960م.
- الاشتقاق في اللغة العربية، د. عبد العال سالم مكرم، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ت.
- الأصول في النحو، محمد بن سهل بن السراج (ت 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط2 مؤسسة الرسالة، بيروت، 1420هـ-1999م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن النحاس (ت 338هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط1، 2008م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، 2001م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار النهضة الجديدة، ط6، 1966م.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي (ت 794هـ)، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1958م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، القاهرة: دار الكاتب العربي، 1966م.
- تأويل مشكل القرآن، الإمام ابن قتيبة (ت 276هـ)، تحقيق: أحمد صقر، القاهرة: دار التراث، 1973م.
- التهذيب في اللغة، الأزهرى، محمد بن أحمد (ت 370هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو بن سعيد الداني (ت 444هـ)، تحقيق: أبو بكر يرزق، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2015م.
- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري (ت 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1964م.
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي (ت 1093هـ)، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1983م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت 689هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع، ط2.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الشهاب الأشموني (ت 900هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت 672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1990م.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، رضى الدين الإستراباذي (ت 688هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قارس تونس، ط1، 1978م.
- شرح الشافية لابن الحاجب، رضى الدين الإستراباذي (ت 688هـ)، تحقيق: حسن بن محمد بن صالح العجمي ومحمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2005م.
- شرح المفصل لابن يعيش، موفق الدين بن يعيش (ت 643هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط2، 2007م.
- القراءات القرآنية بين المستشرقين والنحاة، حازم سليمان الحلبي، مطبعة القضاء، النجف، 1987م.
- القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، د. عبد الهادي الفضلي، مركز الغدير، بيروت، ط1، 2009م.
- القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1996م.
- القراءات وأثرها في علم العربية، د. محمد سالم محيسن، دار الجيل، بيروت، 1988م.

- القراءات واللهجات، د. عبد الوهاب حمودة، مكتبة النهضة المصرية، ط1، 1946م.
- الكتاب، سيوييه، عمرو بن عثمان (ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 1988م.
- كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ت 324هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1975م.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الإمام جار الله الزمخشري (ت 538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة (ت 1067هـ)، طبع بالأوفسيت، مطبعة المثني، بغداد، د.ت.
- الكفاية في علم النحو، أبو البركات الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة، ط1، 1957م.
- لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم (ت 711هـ)، دار صادر ودار بيروت، 1956م.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1999م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البدع لابن خالويه (ت 370هـ)، عُنِي بنشره: برجشتراسر، دار الهجرة، مصر، 1934م.
- مشكل إعراب القرآن مكي بن أبي طالب النحوي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن (رحمه الله)، منشورات وزارة الإعلام، العراق، 1975م.
- معاني القرآن، أبو زكريا الفراء (ت 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، (د.ت).
- معاني القرآن، سعيد بن مسعدة الأخفش (ت 215هـ)، تحقيق: د. عبد الأمير الورد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1985م.
- معجم البلدان، شهاب الدين بن يعقوب الحموي (ت 626هـ)، دار صادر، بيروت، د.ت.
- معجم القراءات القرآنية، إعداد: د. عبد العال سالم مكرم، ود. أحمد مختار عمر، مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1982م.
- المعجم الوسيط، تأليف: إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجار، طبع على نفقة مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- المقتضب، أبو العباس المبرد (ت 285هـ)، تحقيق: الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، د. شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، د.ت.
- نحو القراء الكوفيين، د. خديجة أحمد متعب، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1985م.
- النحويون والقرآن، د. خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة، عمان، الأردن، ط1، 2003م.
- مدينة المنقورين، إسماعيل باشا بغدادي، طبع بوكالة المعارف، لاستنبول، مطبعة المقتفي، 1955م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، 2002م.